محضر الجلسة رقم 872

التاريخ: الثلاثاء فاتح ربيع الثاني 1434 (12 فبراير 2013).
الرئاسة: الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ستة وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة السابعة والدقيقة الثمانية والثلاثين مساء.
جدول الأعمال: اختتام الدورة التشريعية الخريفية 2012.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيدان الوزيران المحترمان،
السادة المستشارون المحترمون،

عملا بمقتضيات الفصل 65 من الدستور، يختتم اليوم مجلس المستشارين دورته التشريعية الخريفية 2012.

ويسعدني بهذه المناسبة أن أقدم لكم بسرعة حصيلة عمل المجلس في ميادين التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية.

لقد واكب مجلسنا النهضة التنموية التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والأوراش المهيكلة التي أطلقها وما تمخض عنها من ديناميات إصلاحية، عمل المجلس باستمرار على الانخراط فيها بوعي ومسؤولية.

وفي هذه الفترة واصلت وفودنا مجهوداتها في الدفاع عن وحدتنا الترابية وفضح مؤامرات أعداء وحدتنا الترابية وتقديم المقترح المغربي، القاضي بإقامة بحكم ذاتي بالأقاليم الجنوبية كحل سياسي عادل ودائم لإنهاء هذا النزاع المفتعل، في إطار السيادة الوطنية والوحدة الترابية.

وفي نفس الإطار، استمر السادة والسيدات المستشارون المحترمون في تحسيس وتحذير شركائنا بخطورة الوضع الأمني في الساحل الإفريقي والصحراء، من جراء تنامي شبكات الإرهاب والإجرام العابر للقارات والهجرة السرية والاتجار في البشر والأسلحة والمخدرات، وكذا انعكاسات هذا الوضع على الأمن والاستقرار في شمال إفريقيا، وبالتالي على الأمن وعلى السلم العالميين.

على مستوى العمل التشريعي:

واصل مجلسنا إنتاجه التشريعي خلال الدورة الخريفية بالدراسة والتصويت على 45 نصا تشريعيا، وتتسم هذه النصوص بشموليتها، إذ أنها تناولت مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعلاقات الدولية لبلادنا، ويأتي مشروع قانون المالية لسنة 2013 في مقدمة وصدارة النصوص القانونية التي استأثرت باهتمام السادة المستشارين المحترمين، وتميزت مناقشة هذا المشروع بدينامية لم تعرفها السنوات الماضية، وهو ما يعكسه عدد ونوعية التعديلات التي قدمتها الفرق البرلمانية، واتسم كذلك بانخراط فعلي للسيدات والسادة المستشارين في مناقشة مضامينه واقتراح تعديلات وجيهة بشأنه، بلغ عددها 242 تعديلا، منها 35 تعديلا للأغلبية و203 للمعارضة و4 تعديلات تقدمت بها الحكومة المحترمة.

وبالرغم من كون مشروع قانون المالية بصم هذه الدورة بامتياز، وحظي باهتمام متزايد من قبل السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وخصوصا السادة رؤساء الفرق البرلمانية ورؤساء اللجن الدائمة، فقد تركز الاهتمام كذلك على مجموعة من النصوص القانونية نذكر منها:

- مشروع قانون رقم 43.12 يتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- مشروع قانون رقم 08.12 يتعلق بالهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء؛
- مشروع قانون رقم 39.12 يتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية والمائية؛
- مشروع قانون رقم 58.12 يقضي بإحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية؛
- مشروع قانون رقم 38.12 يتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة الخدمات.

كما اهتم السادة المستشارون بعدد من الاتفاقيات المتعددة الأطراف والثنائية، التي تهم مجالات التعاون القضائي وحقوق الإنسان والنقل الطرقي للمسافرين والبضائع والخدمات الجوية والمجال البيئي وغسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الحدود.

واهتم كذلك السادة المستشارون بالقطاع المالي لبلادنا والمساهمة في تألق القطب المالي بالدار البيضاء كمركز جهوي تسنيدي وإصدار السندات.

وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية:

تميزت هذه الدورة بمراقبة العمل الحكومي بأجرأة المقتضيات الدستورية الجديدة في هذا الميدان، وخصوصا تطبيق الفصل 100 من الدستور.

وفعلا، شكلت الجلسات الشهرية المخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة مناسبة متميزة للتفاعل بين المؤسسة التشريعية من جهة، والحكومة المحترمة من جهة أخرى، وخصوصا أن النقاش انصب هذه السنة على مواضيع ذات بعد استراتيجي بفضل هذه الأسئلة الشهرية، منها "النقل" و"الأمن الغذائي" و"التقاعد بين ديمومة

الأنظمة ومحدودية التغطية" وكذلك "السياسة العقارية" التي انتهينا منها منذ هنيهة.

وشكلت مناقشة هذه القضايا الجوهرية لحظة متميزة لما طبعها من روح المسؤولية واستحضار مصالح المواطنات والمواطنين واستشراف آفاق المستقبل.

كما واصل مجلسنا جلسات الأسئلة الشفهية التي مكنت من معالجة مجموعة من القضايا والانشغالات التي تستأثر باهتمام الرأي العام في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات الجهوية والوطنية، وهمت بالأساس: الفلاحة، الأوضاع المعيشية والاجتماعية، قطاع الرياضة، إصلاح العدالة والتقاعد.

وفي هذا الإطار، بلغ عدد الأسئلة الشفهية المطروحة خلال هذه الدورة الخريفية 380 سؤالا، أجابت الحكومة عن 270 منها ومنها 50 سؤالا آنيا، و220 سؤالا عاديا، بينما لم يتعد عدد الأسئلة الكتابية المطروحة 44 سؤالا، أجابت الحكومة فقط عن 17 منها، فيما بلغ مجموع الإحاطات علما 85 إحاطة، استغرقت مدتها 4 ساعات و42 دقيقة.

وقد بلغ عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجان الدائمة خلال هذه الدورة 68 اجتماعا، أي ما يناهز 260 ساعة عمل، بينما بلغ مجموع الجلسات العمومية خلال هذه الدورة 38 جلسة، موزعة بين جلسات الأسئلة الشفاهية 16 وأربع جلسات شهرية و14 جلسة تشريعية وجلستين مشتركتين مع مجلس النواب، وجلستين أخرتين.

وعلى مستوى العلاقات الخارجية والانفتاح على محيطنا:

تميز عمل المجلس في مجال الدبلوماسية البرلمانية خلال هذه الدورة الخريفية، بمواصلة تعزيز العلاقات الثنائية المتميزة التي تجمع المجلس بالعديد من المجالس المماثلة والبرلمانات من الدول الشقيقة والصديقة، وكذا بالحضور الفاعل في العديد من المحافل والمنظمات الإقليمية والجهوية الدولية، فضلا عن إطلاق مجموعة من مبادرات الشراكة والتعاون مع مؤسسات وطنية ودولية.

وكما سبقت الإشارة إليه، فقد احتلت قضية وحدتنا الترابية صدارة اهتمام السادة والسيدات المستشارين، كما حرص المجلس على تأكيد مواقف بلادنا الراسخة من مجموع القضايا التي تهم العالم العربي والإسلامي، واستمر في تأكيد موقف بلادنا الداعم لحق الشعب الفلسطيني في بناء دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف والتنديد بالمخططات الاستعمارية الرامية إلى تهويد القدس وطمس معالمها الإسلامية والمسيحية، كما استمر بالتعريف بإنجازات "وكالة بيت مال القدس" لدعم صمود المقدسيين والحيلولة دون المحاولات اليائسة لترحيل المقدسيين من بلادهم.

ويدخل في هذا الباب تنظيم جلستين هامتين من طرف البرلمان بمجلسيه للتضامن مع الشعب الفلسطيني في محنته، عبر من خلالها البرلمان المغربي عن دعمه المستمر للشعب الفلسطيني.

وتجسيدا لثقة صاحب الجلالة في مستوى العلاقات المغربية - الأوربية وفي الدور الذي تقوم به لجان الصداقة في تمتين أواصر الصداقة والتعاون.. (مرحبا بالسيد رئيس الحكومة)، وتجسيدا لثقة صاحب الجلالة في مستوى العلاقات المغربية - وشكرا كذلك - وفي الدور الذي تقوم به لجان الصداقة في تمتين أواصر الصداقة والتعاون بين بلادنا والاتحاد الأوربي، أنعم صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، على السيد جيل بارنيو، رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الأوربية المغربية ب"الوسام العلوي من درجة قائد"، وتم تكليفي وتشريفي شخصيا بتوشيح السيد رئيس جيل بارنيو بهذا الوسام الرفيع، وذلك اعترافا بانخراطه الواعي وانخراط باقي أعضاء اللجنة التي يترأسها في خدمة الصداقة المغربية - الأوروبية، وتثمينا كذلك لدور الدبلوماسية البرلمانية، وقد تم ذلك بتاريخ 2 فبراير 2013، إذ احتضن المجلس حفل التوشيح الذي تميز بحضور أعضاء الوفد البرلماني الأوربي وسجل السيد جيل بارنيو باعتزاز كبير هذه الالتفاتة المولوية السامية، معتبرا إياها تشجيعا لجميع أعضاء اللجنة وتكريما لهم لمواصلة مهامهم في توطيد أواصر الصداقة والمحبة والتعاون بين بلادنا والدول المكونة للإتحاد الأوربي.

وبخصوص العلاقات المغربية الأوربية، وفي إطار "الوضع المتقدم" لدى الاتحاد الأوربي، وبصفته "شريكا من أجل الديمقراطية" لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا، التي حظيت بها بلادنا، تعززت هذه العلاقات بالعمل الفعلي والجاد لأعضاء اللجنة المشتركة المغربية - الأوربية وبين المملكة المغربية والاتحاد الأوربي وللفريق الذي يمثلنا لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا، الذي يحضر هذه الاجتماعات ويناقش ويعارض ويعدل، لكنه فقط لا يصوت، وكذلك بنهج أشكال متقدمة للتنسيق والتعاون والاستفادة من الخبرات الأوربية.

وفي هذا الإطار، شارك مجلس المستشارين في مؤتمر رؤساء البرلمانات الأوربية بستراسبورغ في تاريخ 22 شتنبر 2012، كما تم تنظيم منتدى برلماني مغربي - إسباني بتاريخ 5 شتنبر 2012 قبيل انعقاد اللجنة العليا المغربية - الإسبانية، حضره، ولأول مرة من الجانب الإسباني، رئيسي البرلمان الإسباني "الكورتيس"، توج بإصدار بيان ختامي يصب في تدعيم العلاقات الأخوية بين المملكتين الجارتين والشقيقتين.

ومن جهة أخرى، استقبل المجلس 23 وفدا برلمانيا ودبلوماسيا، وشارك كذلك ب 23 تظاهرة ب23 وفد برلماني، نظمتها المنظمات البرلمانية الإقليمية والجهوية والدولية المختلفة.

وفي إطار انفتاح المجلس على محيطه، وتماشيا مع برنامجه الإصلاحي، واستحضارا للخطاب المولوي السامي لافتتاح الدورة الخريفية 2012 الذي جاء فيه: "..**على أن يكون هدفكم الأسمى جعل البرلمان فضاء للحوار البناء ومدرسة للنخب السياسية بامتياز، فضاء أكثر مصداقية وجاذبية، من شأنه أن يحقق المصالحة مع كل من أصيب بخيبة الأمل في العمل السياسي**

وجدواه في تدبير الشأن العام" (انتهى كلام صاحب الجلالة).

نظم المجلس إذن، بشراكة وتعاون مع مؤسسات وطنية ودولية، لقاءات علمية هامة حول بعض النقط وبعض المواضيع الإستراتجية، منها:

أولا، وتحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، تم تنظيم ندوة دولية حول "التحديات الطاقية في الفضاء الأورو المتوسطي"، وذلك بتعاون مع الوكالة الوطنية للطاقة الشمسية والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، بتاريخ 14 شتنبر 2012 بورزازات. وقد حضيت هذه الندوة بتلاوة رسالة ملكية موجهة للمشاركين في أشغال هذه الدورة، وهو ما يعكس الاهتمام المولوي السامي بانخراط بلادنا في إنتاج الطاقات المتجددة، وبالتالي الحفاظ على البيئة.

كذلك، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، تم تنظيم ندوة دولية حول "تدبير اللغات وتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في ضوء الدستور"، في 21 نوفمبر 2012، وقد تميزت هذه الندوة بمشاركة وازنة، خصوصا للمجتمع المدني ولأعضاء الحكومة المحترمة ونخبة من الباحثين الأكاديميين مغاربة وأجانب، وكانت مناقشات جيدة تمت في هذه القاعة المباركة.

كذلك احتضن المجلس "أشغال الاجتماع الثالث لغرف التجارة والصناعة في إفريقيا والعالم العربي" في يوم 27-30 نوفمبر 2012، وهو الاجتماع الذي اختتم في مدينة مراكش، مما مكن شركاءنا العرب والأفارقة من الزيارة والإطلاع على القطب التنموي الضخم طنجة – المتوسط.

وفي نفس السياق، احتضن فضاء المجلس ندوة حول "مدونة قواعد السلوك البرلمانية"، نظمها البرلمان بمجلسيه بشراكة مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا في 14 نوفمبر 2012 وندوة مماثلة حول المراقبة البرلمانية للعمل الحكومي في 8 نوفمبر 2012.

وفي إطار الشراكة التي تجمع المجلس ببعض المؤسسات الدولية، فقد تم تجديد اتفاقية الشراكة مع "ويستمنستر للديمقراطية"، وهي منظمة بريطانية معروفة، في إطار مشروع يهدف إلى تعزيز القدرات المؤسساتية في مجال التشريع ومراقبة العمل الحكومي والدبلوماسية البرلمانية وكذا مواصلة تنفيذ برنامج الشراكة مع المؤسسة المذكورة.

ومن جهة أخرى، استمر تدفق الوفود الزائرة على مجلسنا، وشملت باحثين وطلبة وتلاميذ مغاربة وأجانب، وهذه المرة تجاوز العدد 1195 زائرا، مما مكنهم من الإطلاع على كيفية اشتغال المجلس.

وعلى مستوى الشؤون الإدارية:

وفي إطار الاهتمام المتزايد بالموارد البشرية، بادر المجلس بمراجعة "النظام الأساسي الخاص لموظفي المجلس"، معتمدا المنهجية التشاركية بين مختلف مكونات المجلس من برلمانيين وموظفين، وبتعاون وثيق وأريحية كبيرة بين القطاع المكلف بالوظيفة العمومية، من وزير وأطرهم، بغية إخراج قانون أساسي للموظفين في مستوى تطلعات مختلف فئات الموظفين والموظفات، بما يفتح آفاقا جديدة أمام الموارد البشرية، وذلك من أجل توفير مناخ مناسب واستقرار سيكولوجي لتحسين ظروف عملهم وبالتالي أدائهم، وأخيرا الرفع من جودة الإنتاج التشريعي.

وختاما، وأنا أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة وإلى السيد وزير الدولة، ومن خلالهم إلى السادة أعضاء الحكومة والسيدة الوزيرة، لما لمسناه من تعاون بناء، ومن خلالهم طبعا إلى كافة أعضاء الحكومة على سعة صدرهم وتجاوبهم مع السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

يسعدني كذلك أتوجه بالشكر الجزيل إلى السادة المستشارين المحترمين والسيدات المستشارات المحترمات وأعضاء المكتب ورؤساء اللجان على مواظبتهم والتزامهم بالتعاطي بأعلى درجة المسؤولية مع شؤون وقضايا الوطن والمواطنين.

والشكر موصول للسادة رؤساء الفرق، شكر خاص على جاهزيتهم ونضالهم خلال فترة صعبة، وهي مناقشة مشروع قانون المالية.

والشكر الموصول كذلك لأطر وموظفي المجلس على ما يقومون به في سبيل الرفع من مردوديتهم، باعتبارهم شركاء في مختلف المبادرات الإصلاحية التي ينهجها مكتب المجلس.

ولا يفوتني كذلك أن أتوجه بالتنويه الخاص إلى وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية التي واكبت بجدية ومهنية عالية نشاط المجلس في جميع الميادين، ويسرت تواصلنا بالرأي العام الوطني والدولي في أكثر الأوقات في وقتها.

إننا نختتم هذه الدورة، وكلنا أمل وتفاؤل في مواصلة التعاون المثمر والبناء بين مكونات المجلس وكذلك مع السادة أعضاء الحكومة والسيد رئيس الحكومة، خدمة للمصالح العليا لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، حتى يساهم مجلسنا من موقعه في أجرأة مقتضيات الدستور الجديد والتعريف بالنموذج المغربي الديمقراطي التنموي المتفرد، كنموذج يحتذى به على مستوى العالم العربي وشمال إفريقيا والمساهمة كذلك في تحسينه وتطويره خدمة لمصالح المواطنات والمواطنين وخدمة لقضايا بلادنا الإستراتيجية.

"**وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين**". صدق الله العظيم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الآن، إذا سمحتم نستمع إلى قراءة برقية موجهة إلى صاحب الجلالة، نصره الله.

المستشار السيد حميد كوسكوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

برقية مرفوعة إلى حضرة السدة العالية بالله، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

نعم سيدي أعزك الله،

بمناسبة اختتام الدورة الخريفية للسنة التشريعية 2012-2013، يتشرف خديمكم الوفي رئيس مجلس المستشارين، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة السيدات والسادة المستشارين، بأن يرفع إلى السدة العالية بالله آيات الولاء والإخلاص والتعلق المتجدد بأهداب العرش العلوي المجيد.

إن مجلس المستشارين سيظل، يا مولاي، في عمله التشريعي والرقابي وتقييم السياسات العمومية وفي عمله الدبلوماسي وانفتاحه على محيطه الخارجي، مستحضرا لتوجيهات جلالتكم السديدة في مجال تطوير العمل البرلماني ومواكبة النهضة التنموية التي تشهدها بلادنا تحت قيادتكم الرشيدة والتي تجعل منها نموذجا ديمقراطيا وتنمويا متفردا.

وإذ يختتم مجلس المستشارين دورته الخريفية بحصيلة جيدة، فإنه سيظل يا مولاي حريصا على تعضيد المشروع المجتمعي الذي ترعاه جلالتكم عبر مضاعفة جهوده لتحصين مكتسبات بلادنا والدفاع عن مقدساتها وقضاياها المصيرية وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية.

كما يعبر مجلس المستشارين لجلالتكم عن اعتزازه الكبير بالالتفاتة المولوية السامية بتوشيح شخصيات برلمانية أجنبية كدعم سامي من جلالتكم للدبلوماسية البرلمانية وتوطيدا لعلاقته مع الدول الصديقة والشقيقة وخدمة لمصالح المغرب العليا.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم، وأدام على جلالتكم نعم الصحة والعافية، وحقق في عهد جلالتكم ما ترجونه لمملكتكم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير الجليل مولاي الحسن وشقيقته صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة لالة خديجة وصنوكم صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب الدعوات.

والسلام على جناب جلالتكم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

وحرر بالرباط في فاتح ربيع الثاني 1434، موافق ل 12 فبراير 2013.

خديم الأعتاب الشريفة:

الدكتور محمد الشيخ بيد الله

رئيس مجلس المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.